

خارج الفقہ

٢٦

٧-٩-٨٩ کتاب الحجّ

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

- ثالثها- الاستطاعة من حيث المال و صحة البدن و قوته و تخلية السرب و سلامته و سعة الوقت و كفايته.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٩ لا تكفي القدرة العقلية في وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية، وهي الزاد والراحلة وسائر ما يعتبر فيها، ومع فقدتها لا يجب ولا يكفي عن حجة الإسلام، من غير فرق بين القادر عليه بالمشي مع الاكتساب بين الطريق وغيره، كان ذلك مخالفاً لزيه و شرفه أم لا، و من غير فرق بين القريب والبعيد.

الاستطاعة الشرعية

- مسألة ٩ لا تكفي القدرة العقلية في وجوبه، بل يشترط فيه الاستطاعة الشرعية، وهي الزاد والراحلة و سائر ما يعتبر فيها، و مع فقدتها لا يجب و لا يكفي عن حجة الإسلام، من غير فرق بين القادر عليه بالمشي مع الاكتساب بين الطريق و غيره، كان ذلك مخالفا لزيه و شرفه أم لا، و من غير فرق بين القريب و البعيد.

القدرة العقلية

القدرة العرفية أو
العادية

القدرة الشرعية

الاستطاعة

الاستطاعة الشرعية

- و منها: وجدان الزاد و الراحلة
- على المشهور فى الأخير، و فتوى كثير فى الأول، خلافا للمدارك «١» و بعض آخر، من عدم اعتبار أزيد من القدرة العقلية، بلا مشقة لا تتحمل عادة.

الاستطاعة الشرعية

- قال في المنتهى: و إنما يشترط الزاد و الراحلة في حق المحتاج إليهما لبعده مسافته، أما القريب فيكفيه اليسير من الأجرة بنسبة حاجته، و المكي لا تعتبر الراحلة في حقه، و يكفيه التمكن من المشى «٢». و نحوه قال في التذكرة، و صرح بأن القريب إلى مكة لا يعتبر في حقه وجود الراحلة إذا لم يكن محتاجا إليها «٣». و هو جيد، لكن في تحديد القرب الموجب لذلك خفاء، و الرجوع إلى اعتبار المشقة و عدمها جيد، إلا أن اللازم منه عدم اعتبار الراحلة في حق البعيد أيضا إذا تمكن من المشى من غير مشقة شديدة، و لا نعلم به قائلًا.

الاستطاعة الشرعية

- المقام الأول: في استطاعة المالیة.
- و هي تحصل بالتمكّن من الزاد و الراحلة.
- أمّا الزاد فالمراد منه: ضروریّ الأكل و الشرب مدّة ذهابه إلى المقصد و عوده إلى بلده، و دخوله في مفهوم الاستطاعة لغة و عرفاً واضح، و الأخبار به ناصّة «١» كما يأتي.....

الاستطاعة الشرعية

- ثم المعتبر في وجدان الزاد: أن يكون مقتدرا على تحصيل المأكول و المشروب بقدر الحاجة، إمّا بالقدرة على حملهما، أو تحصيلهما في المنازل، من غير فرق في ذلك بين المأكول و المشروب و علف الدابة.

الاستطاعة الشرعية

- و عن المنتهى و التذكرة: التفرقة، فأوجب حمل المأكل دون الماء و العلف، فإذا فقد في المواضع المعتادة يسقط الحجّ و لو أمكن الحمل «١».
- و كأنه لعدم صدق الاستطاعة مع فقد، بناء على الغالب. و هو ليس بجيد.

الاستطاعة الشرعية

- و لو لم يجد الزاد، و لكن كان كسوبا يتمكّن من الاكتساب في الطريق لكل يوم بقدر ما يكفيه، و ظنّ إمكانه بجريان العادة عليه من غير مشقة، وجب الحجّ، لصدق الاستطاعة.

الاستطاعة الشرعية

- و عن التذكرة: سقوطه إن كان السفر طويلا، لما في الجمع بين الكسب و السفر من المشقة، و لإمكان انقطاعه من الكسب «٢».
- و هو منازعة لفظية، لأن المفروض إمكان الجمع و جريان العادة بعدم الانقطاع، و إلا فالزاد أيضا قد يسرق.

الاستطاعة الشرعية

- هل اشتراط الراحلة مختصّ بصورة الاحتياج إليها - لعدم القدرة على المشى - أو للمشقة مطلقا، أو الشديدة منها و إن كان قادرا على المشى، أو لمنافاة المشى لشأنه و شرفه و نحو ذلك، أو يعمّ جميع الصور و إن ساوى عنده المشى و الركوب سهولة و صعوبة و شرفا و ضعة؟

الاستطاعة الشرعية

- ظاهر المنتهى: الأول، حيث اشترط الراحلة للمحتاج إليها «٥»، و هو ظاهر الذخيرة و المدارك «٦»، و صريح المفاتيح و شرحه «٧»، و نسبه في الأخير إلى الشهيدين «٨»، بل التذكرة «٩»، بل يمكن استفادته من كلام جماعة قيّدوها بالاحتياج أو الافتقار «١»، و استشكل في الكفاية «٢».

الاستطاعة الشرعية

- و يدلّ عليه صدق الاستطاعة بدون الحاجة إليها بأحد الوجوه المتقدّمة، و لذا صرح جماعة بعدم اعتباره للمكّي و القريب إلى مكّة و المسافرين من البحر «٣»، و الأخبار العديدة عموماً أو خصوصاً.

الاستطاعة الشرعية

- و صرّح بعض المتأخّرين بالثاني «٣»، بل نسب إلى الأكثر، بل نسب غيره إلى الشذوذ، و استشهد بالإجماعات المتقدّمة المحكيّة.
- و بقول صاحب المدارك - بعد ذكر أنّ اللازم منه، أي ممّا سبق ذكره، عدم اعتبار الراحلة في حقّ البعيد مطلقا إذا تمكّن من المشي من غير مشقة شديدة-: و لا نعلم به قائلا «٤».

الاستطاعة الشرعية

- و قول صاحب الذخيرة، بعد نقل الأخبار المتقدمة، حيث قال: والمسألة لا تخلو من إشكال، لعدم تصريح بالخلاف بين الأصحاب في اعتبار الزاد و الراحلة في الاستطاعة «٥». انتهى.

الاستطاعة الشرعية

- و استدللّ على التعميم بالأخبار المذكورة أولاً، المتضمّنة لذكر الزاد و الراحلة على الإطلاق، و رجّحها على تلك الأخبار بموافقة عمل الأصحاب، و الإجماعات المحكية، و الأصل، و الشهرة العظيمة، و ظاهر الآية من جهة عدم انصراف إطلاق الأمر فيها إلّا إلى المستطيع ببدنه، فاعتبار الاستطاعة بعده ليس إلّا لأمر آخر و ليس إلّا الزاد و الراحلة بإجماع الأمة.

الاستطاعة الشرعية

- و بمخالفة قول مالك من العامّة، حيث نقل في المنتهى عنه عدم اعتباره الزاد و الراحلة «١».
- و بشذوذ تلك الأخبار الأخيرة.

الاستطاعة الشرعية

- أقول: أمّا الأخبار المذكورة فلا شكّ أنّ دلالتها بالإطلاق المنصرف إلى الغالب، و هو احتياج البعيد إلى الراحلة و لو لدفع مطلق المشقة أو حفظ شرف النفس و نحوهما،

الاستطاعة الشرعية

- و لو سلّم عدم الانصراف و البقاء على الإطلاق يعارض الأخبار الأخيرة، إمّا بالعموم و الخصوص من وجه، أو مطلقاً.
- و لا نسلم رجحان الأولى بما ذكر، أمّا عمل الأصحاب فلانصراف إطلاق كلماتهم أيضاً إلى الغالب، مع تصريح جمع كثير منهم بالحاجة «٢»، و لذا لم يشترطوها للقريب و راكب السفينة.

الاستطاعة الشرعية

- و منه يظهر حال الإجماعات المحكيّة، مع أنّ كثيرا منها وارد في شأن غير المحتاج، و كذا حال الشهرة، مع أنّ الترجيح بهذه الأمور ممّا لم يثبت اعتباره.
- و أمّا شذوذ الأخيرة، فإنّ أريد بالنسبة إلى الإطلاق و الوجوب على الماشي - و لو بالمشقة - فلا ننكره و لا نقول به، بل يخالف ذلك ظاهر آيات الاستطاعة و نفي العسر.

الاستطاعة الشرعية

- و إن أريد بالنسبة إلى غير المحتاج بوجه فلا نسلم الشذوذ أصلاً.
- و أمّا ظاهر الآية، فلا يوافق إطلاقها أصلاً، لصدق الاستطاعة بدون الراحلة في غير المحتاج، و لا يلزم من اعتبار أمر آخر وراء صحّة البدن في الاستطاعة اعتبار الزاد و الراحلة معاً مطلقاً، بل يكفي اعتبارهما في حقّ المحتاج و اعتبار تخلية السرب.
- و أمّا قول مالك فهو أنّه لا يعتبر الراحلة مطلقاً و لو مع المشقة.
- و ممّا ذكر ظهر أنّ الحقّ هو: الأول، و عليه الفتوى و العمل.

الاستطاعة الشرعية

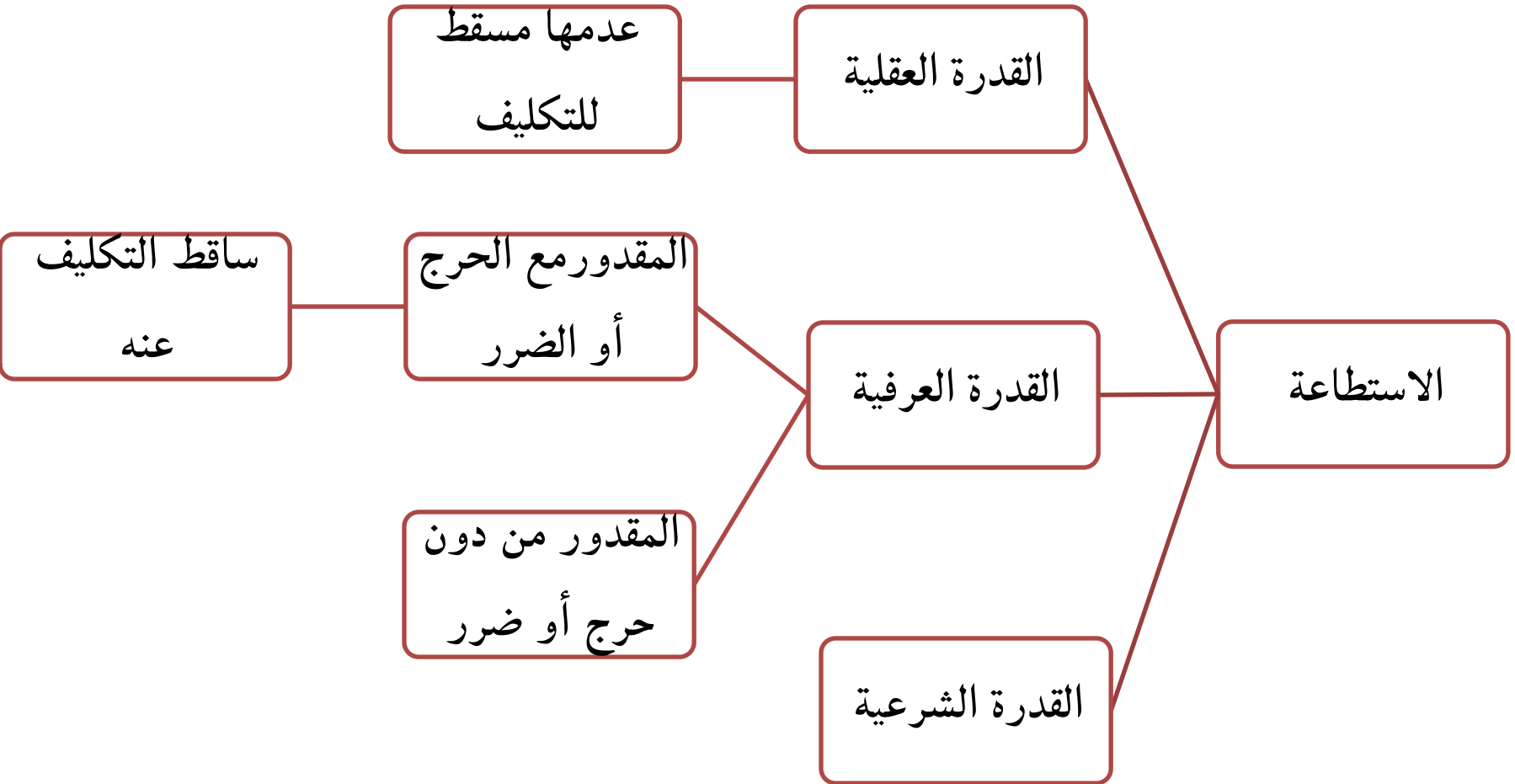
- ... و حينئذ فلو حج بلا استطاعة لم يجزه عن حجة الإسلام لو استطاع بعد ذلك قطعاً، كالقطع بكون الراحلة من المراد بالاستطاعة، فيتوقف الوجوب على حصولها و إن تمكن بدونها بمشى و نحوه، للإجماع المحكى عن الناصريات و الغنية و التذكرة و المنتهى، و النصوص المستفيضة التي فيها الصحيح و غيره،...

الاستطاعة الشرعية

- ... و في كون الزاد كالراحلة بالنسبة إلى ذلك وجهان ينشئان من ظاهر النصوص المزبورة، و من اقتصار الفتاوى أو أكثرها على الراحلة خاصة، فيبقى الزاد كغيره على صدق الاستطاعة، و لعله لا يخلو من قوة، و على كل حال فقد وسوس سيد المدارك و تبعه صاحب الحدائق في الحكم بالنسبة إلى الراحلة فضلا عن الزاد من ظهور لفظ الاستطاعة في الآية في الأعم من ذلك الشامل للمستطيع بالمشى و نحوه من غير مشقة لا تتحمل كما اعترف به الأصحاب في حق القريب و دل عليه صحيح معاوية بن عمار «١» ...

الاستطاعة الشرعية

- ۱۱ بابُ وُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ أَطَاقَ الْمَشْيَ كُلًّا أَوْ بَعْضًا وَرُكُوبَ الْبَاقِي مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ زَائِدَةٍ
- ۱۴۱۹۵ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَعْلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ قَالَ نَعَمْ إِنَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ أَطَاقَ الْمَشْيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وَ لَقَدْ كَانَ مِنْ حَجَّ مَعَ النَّبِيِّ ص مُشَاءً وَ لَقَدْ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ص بِكَرَاعِ الْغَمِيمِ - فَشَكَوَا إِلَيْهِ الْجَهْدَ وَ الْعَنَاءَ فَقَالَ شَدُّوا أَرْكُكُمْ وَ اسْتَبْطِنُوا ففَعَلُوا ذَلِكَ فَذَهَبَ عَنْهُمْ



الاستطاعة الشرعية

- ٨ بابُ اشْتِرَاطٍ وَجُوبِ الْحَجِّ بِوُجُودِ الْإِسْطِطَاعَةِ مِنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَتَخْلِيَةِ السَّرْبِ وَالْقُدْرَةَ عَلَى الْمَسِيرِ وَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَجُوبِ شِرَاءِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ أَسْبَابِ السَّفَرِ
- ١٤١٦٧ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ قَوْلُهُ تَعَالَى وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا - قَالَ يَكُونُ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ * الْحَدِيثُ

• * هذه هي الاستطاعة المالية العرفية

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٦٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ - مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا - مَا السَّبِيلُ قَالَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا يَحُجُّ بِهِ الْحَدِيثُ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٧٠ وَ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ قَالَ سَأَلَ حَفْصُ الْكُنَاسِيِّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ وَأَنَا عِنْدَهُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ - مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مَا يُعْنَى بِذَلِكَ قَالَ مَنْ كَانَ صَاحِحًا فِي بَدَنِهِ **مُخَلِّي سَرِبِهِ** لَهُ زَادٌ وَ رَاحِلَةٌ فَهُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ أَوْ قَالَ مِمَّنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَقَالَ لَهُ حَفْصُ الْكُنَاسِيِّ فَإِذَا كَانَ صَاحِحًا فِي بَدَنِهِ مُخَلِّي فِي سَرِبِهِ لَهُ زَادٌ وَ رَاحِلَةٌ فَلَمْ يَحِجَّ فَهُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ قَالَ نَعَمْ
- وَ رَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ وَ كَذَا الَّذِي قَبْلَهُ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٧٢ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ فِي عُيُونِ الْأَخْبَارِ بِإِسْنَادِهِ الْآتِي عَنْ الْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ الرَّضَاعِ فِي كِتَابِهِ إِلَى الْمَأْمُونِ قَالَ وَحِجُّ الْبَيْتِ فَرِيضَةٌ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَالسَّبِيلُ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ مَعَ الصَّحَّةِ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٧٣ و فِي كِتَابِ التَّوْحِيدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا - مَا يَعْنِي بِذَلِكَ قَالَ مَنْ كَانَ صَاحِحًا فِي بَدَنِهِ مُخَلَّى سَرْبُهُ لَهُ زَادٌ وَ رَاحِلَةٌ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٧٥ الحسن بن علي بن شعبة في تحف العقول عن الرضا ع في كتابه إلى المأمون قال و حج البيت من استطاع إليه سبيلا - و السبيل زاد و راحلة

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٧٦ العياشي في تفسيره عن عبد الرحمن بن سيابة عن أبي عبد الله ع في قوله و لله على الناس حج البيت - من استطاع إليه سبيلاً - قال من كان صحيحاً في بدنه مخلص سربه له زاد و راحة فهو مُسْتِطِيعٌ لِلْحَجِّ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٧١ و عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ عَنْ السَّكُونِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ - فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا - أَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمُ الْاسْتَطَاعَةَ فَقَالَ وَيْحَكَ إِنَّمَا يَعْنِي بِالْاسْتَطَاعَةِ الزَّادَ وَ الرَّاحِلَةَ لَيْسَ اسْتَطَاعَةَ الْبَدَنِ الْحَدِيثَ

الاستطاعة الشرعية

- ٥ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ يَزِيدَ النَّوْفَلِيِّ عَنِ السَّكُونِيِّ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع قَالَ سَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْقَدَرِ فَقَالَ يَا ابْنَ رَسُولِ اللَّهِ أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا أَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُمُ الْاسْتَطَاعَةَ فَقَالَ وَيْحَكَ إِنَّمَا يَعْنِي بِالْاسْتَطَاعَةِ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ لَيْسَ اسْتَطَاعَةَ الْبَدَنِ فَقَالَ الرَّجُلُ أ فَلَيْسَ إِذَا كَانَ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةَ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ لِلْحِجِّ فَقَالَ وَيْحَكَ لَيْسَ كَمَا تَظُنُّ قَدْ تَرَى الرَّجُلَ عِنْدَهُ الْمَالُ الْكَثِيرُ أَكْثَرَ مِنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ فَهُوَ لَا يَحُجُّ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ

الاستطاعة الشرعية

- قال المحقق المجلسي:
- أى يوفقه بالميل و الإرادة و لا يخرج بهما عن الاختيار.

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٧٨ وَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَجَّاجِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ع عَنْ قَوْلِهِ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا - قَالَ الصَّحَّةُ فِي بَدَنِهِ وَ الْقُدْرَةُ فِي مَالِهِ

الاستطاعة الشرعية

- ۱۴۱۷۹ قَالَ وَ فِي رِوَايَةِ حَفْصِ الْأَعْوَرِ عَنْهُ ع قَالَ الْقُوَّةُ فِي الْبَدَنِ وَ الْيَسَارُ فِي الْمَالِ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٧٤ وَ فِي الْخِصَالِ بِإِسْنَادِهِ الْآتِي عَنْ عَلِيٍّ ع فِي حَدِيثِ الْأَرْبَعِمِائَةِ قَالَ إِذَا أَرَدْتُمْ الْحَجَّ فَتَقَدَّمُوا فِي شِرَاءِ الْحَوَائِجِ لِبَعْضِ مَا يُقَوِّكُمْ عَلَى السَّفَرِ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ وَ لَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٦٨ و رواه الصدوق في كتاب التوحيد عن أبيه و محمد بن موسى بن المتوكل عن سعد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن العلاء بن رزين قال سألت أبا عبد الله ع و ذكر مثله و زاد قلت فمن عرض عليه فاستحيا قال هو ممن يستطيع

الاستطاعة الشرعية

- ۱۰ بابٌ وَجُوبُ الْحَجِّ عَلَى مَنْ بُذِلَ لَهُ زَادٌ وَ رَاحِلَةٌ وَ لَوْ حِمَارًا وَ وَجُوبُ قَبُولِهِ وَ إِنْ اسْتَحْيَا وَ يُجْزِيهِ عَنِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ
- ۱۴۱۸۵ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ وَهَبٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ فِي حَدِيثٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ فَإِنْ عُرِضَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَاسْتَحْيَا قَالَ هُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ وَ لَمْ يَسْتَحْيِ وَ لَوْ عَلَى حِمَارٍ أَجْدَعَ أُبْتَرَ قَالَ فَإِنْ كَانَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْشِيَ بَعْضًا وَ يَرْكَبَ بَعْضًا فَلْيَفْعَلْ
- وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ فِي التَّوْحِيدِ كَمَا مَرَّ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٨٧ وَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ فَإِنْ كَانَ دَعَاهُ قَوْمٌ أَنْ يُحِجُّوهُ فَاسْتَحْيَا فَلَمْ يَفْعَلْ فَإِنَّهُ لَا يَسَعُهُ إِلَّا (أَنْ يَخْرُجَ) وَ لَوْ عَلَى حِمَارٍ أْجَدَعَ أُبْتَرَ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٨٨ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُفِيدُ فِي الْمُقْنَعَةِ قَالَ قَالَ ع مَنْ عُرِضَتْ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْحَجِّ فَاسْتَحْيَا فَهُوَ مِمَّنْ تَرَكَ الْحَجَّ مُسْتَطِيعاً إِلَيْهِ السَّبِيلَ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٨٩ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ الْحَلْبِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي حَدِيثٍ قَالَ قُلْتُ لَهُ فَإِنْ عُرِضَ عَلَيْهِ مَا يَحُجُّ بِهِ فَاسْتَحْيَا مِنْ ذَلِكَ أَوْ هُوَ مِمَّنْ يَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَبِيلًا قَالَ نَعَمْ مَا شَأْنُهُ يَسْتَحْيِي وَ لَوْ يَحُجُّ عَلَى حِمَارٍ أَجْدَعٌ أَبْتَرَّ فَإِنْ كَانَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْشِيَ بَعْضًا وَ يَرْكَبَ بَعْضًا فَلْيَحُجَّ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٦٠ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودِ الْعِيَّاشِيِّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ عَبْدِ الْعَظِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ع فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ - مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا - قَالَ هَذَا لِمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ وَ صِحَّةٌ فَإِنْ سَوَّفَهُ لِلتَّجَارَةِ فَلَا يَسَعُهُ ذَلِكَ وَ إِنْ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ تَرَكَ شَرِيعَةً مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ - إِذَا تَرَكَ الْحِجَّ وَ هُوَ يَجِدُ مَا يَحُجُّ بِهِ وَ إِنْ دَعَاهُ أَحَدٌ إِلَى أَنْ يَحْمِلَهُ فَاسْتَحْيَا فَلَا يَفْعَلُ فَإِنَّهُ لَا يَسَعُهُ إِلَّا أَنْ يَخْرُجَ وَ لَوْ عَلَى حِمَارٍ أُجْدَعٍ أُبْتَرَ وَ هُوَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَ مَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ -

الاستطاعة الشرعية

- قَالَ وَ مَنْ تَرَكَ فَقَدْ كَفَرَ قَالَ وَ لَمْ لَا يَكْفُرُ وَ قَدْ تَرَكَ شَرِيعَةً مِنْ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ - يَقُولُ اللَّهُ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَ لَا فُسُوقَ وَ لَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ - فَالْفَرِيضَةُ التَّلْبِيَّةُ وَ الْإِشْعَارُ وَ التَّقْلِيدُ فَأَيُّ ذَلِكَ فَعَلَ فَقَدْ فَرَضَ الْحَجَّ وَ لَا فَرَضَ إِلَّا فِي هَذِهِ الشُّهُورِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٧٧ قَالَ وَ فِي رَوَايَةِ الْكِنَانِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ وَ إِنْ كَانَ يَقْدِرُ أَنْ يَرْكَبَ بَعْضًا وَ يَمْشِيَ بَعْضًا فَلْيَفْعَلْ وَ مَنْ كَفَرَ قَالَ تَرَكَ

الاستطاعة الشرعية

- ۱۱ بابُ وُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى مَنْ أَطَاقَ الْمَشْيَ كُلًّا أَوْ بَعْضًا وَرُكُوبَ الْبَاقِي مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ زَائِدَةٍ
- ۱۴۱۹۵ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَعْلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ قَالَ نَعَمْ إِنَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ أَطَاقَ الْمَشْيَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ - وَ لَقَدْ كَانَ مِنْ حَجٍّ مَعَ النَّبِيِّ صَ مُشَاةً وَ لَقَدْ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَ بِكَرَاعِ الْغَمِيمِ - فَشَكَوَا إِلَيْهِ الْجَهْدَ وَالْعَنَاءَ فَقَالَ شَدُّوا أَرْكُومَ وَ اسْتَبْطِنُوا فَفَعَلُوا ذَلِكَ فَذَهَبَ عَنْهُمْ

الاستطاعة الشرعية

- ١٤١٩٦ وَ عَنْهُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ عَلِيِّ عَنِ أَبِي بَصِيرٍ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ لِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا - قَالَ يَخْرُجُ وَ يَمْشِي إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ قُلْتُ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمَشْيِ قَالَ يَمْشِي وَ يَرْكَبُ قُلْتُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ أَعْنِي الْمَشْيَ قَالَ يَخْدُمُ الْقَوْمَ وَ يَخْرُجُ مَعَهُمْ

الاستطاعة الشرعية

- وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ مِثْلَهُ
وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ وَ الَّذِي
قَبْلَهُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ

الاستطاعة الشرعية

- أقولُ وَ تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَ قَدْ حَمَلَ الشَّيْخُ أَحَدِيثَيْنِ عَلَى
الِاسْتِحْبَابِ الْمُؤَكَّدِ وَ هُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَ الْإِحْتِيَاظِ مَعَ صِدْقِ
الِاسْتِطَاعَةِ وَ عَدَمِ الْمُعَارِضِ الصَّرِيحِ وَ احْتِمَالِ مَا تَضَمَّنَ اشْتِرَاطَ الزَّادِ
وَ الرَّاحِلَةَ لِأَنَّ يَكُونُ مَخْصُوصًا بِمَنْ يَتَوَقَّفُ اسْتِطَاعَتُهُ عَلَيْهِمَا كَمَا هُوَ
الْغَالِبُ